المقدمة

لماذا الديمقراطية؟

يحكي هذا الكتاب قصة مدهشة. إنها قصة كلمة أصولها عرضية وخلفها تاريخ طويل وشائن في أحيان كثيرة، ثم صارت تهيمن مؤخراً على مخيلة العالم السياسية. ولسوف أحاول أن أظهر على امتداد هذا الكتاب مقدار ضآلة فهمنا، حتى الآن، لهذا الصعود المذهل، بل وكيف يمكننا التعلم لكي نحيط بأسبابها ودلالتها معاً على نحو أفضل.

فما الذي يجعل الديمقراطية تطل اليوم هذه الإطلالة الواسعة؟ وما الذي يجعلها تملك هذه الغلبة على الخطاب السياسي في العالم الحديث؟ ثم ما المعنى الحقيقي لبروزها مؤخراً؟ ولماذا تذرعت أمريكا وبريطانيا باسم الديمقراطية، دون سواها من الكلمات، وهما تندفعان إلى دفن بغداد تحت ركام أحجارها؟ وهل هذه الهيمنة التي اكتسبتها الكلمة هي في الواقع وهم: احتيال مستمر أم مؤشر إلى اضطراب خالص؟ أم أنها تومئ إلى تقدم هائل، أخلاقي وسياسي، لا يحتاج إلا إلى أن يمضي ويشمل العالم كله، ويغدو أكثر حقيقة مما عليه الآن ليصل التاريخ إلى هدف يعيد له الطمأنينة؟

يرمي هذا الكتاب إلى تفسير حضور الديمقراطية الخارق في عالم اليوم. ذلك أنه يبين كيف بدأت كعلاج مرتجل لمشكلة إغريقية محلية جداً قبل ألفين وخمسمائة عام مضت، قد ازدهرت حيناً إنما بصورة باهرة ثم

خبت أنوارها من كل بقعة طوال ألفي عام. كما أنه يروي كيف عادت إلى الحياة كخيار سياسي حديث وحقيقي، موضحاً كيف فعلت ذلك أولاً، تحت اسم آخر، في الصراع لنيل الاستقلال الأمريكي ومع تأسيس الجمهورية الأمريكية الجديدة. كما يعرض كيف عادت فوراً تقريباً وباسمها، وإن بطريقة متعرجة ملتوية، وسط الصراعات التي خاضتها الثورة الفرنسية. ويسجل كذلك صعودها البطيء لكن اللافت للنظر على مدى القرن ونصف القرن الآتيين وانتصارها الكاسح في السنوات الآتية للعام 1945. ويمكننا أن نرى في ذلك الصعود مدى بقاء هذا الاستمرار قوياً، بل وكذلك كم كانت حادة تلك الانقطاعات، بين أصلها الإغريقي وأي ديمقراطية حديثة. وبوسعنا أن نحيط بما في الديمقراطية مما يجعلها تستدعي هذا القدر العظيم من الولاء القوي الحيوي، ولكن ما يكفل أيضاً استمرارها بإثارة خوف بالغ وشك قوي وفتح الباب أمام استهزاء فكري صريح وتنديد أخلاقي شديد. ولقد أصبحت الديمقراطية في غضون ثلاثة أرباع، القرن الماضي المحور السياسي للحضارة التي يقدمها الغرب لبقية العالم. ونحن بحاجة لنعرف اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ما هو هذا المحور حقاً. كما يحتاج إلى هذه المعرفة أولئك الذين نتقدم إليهم بهذا العرض.

وفي هذا الكتاب أحاول، إذاً، الإجابة عن سؤالين كبيرين جداً. يتصل الأول منهما بواقعة غريبة كل الغرابة في أمر السياسة الحديثة. ويتصل الثاني بالنتيجة السياسية الفريدة الأكثر وضوحاً لثلاثة أرباع قرن. وإنني على علم بأن السؤال الأول لم يلق محاولة جدية للإجابة عنه. بل حتى إن قلة من الناس قد اهتمت بطرح السؤال الأول بوضوح وصراحة كافيين. وعلى النقيض من ذلك، فالإجابات عن السؤال الثاني لا تكلف المرء كثير

عناء. بل إنها تنتثر مطرزة صفحات من الصحف الجادة وتشكل ملتقى للمعلقين السياسيين المعاصرين. لكن معظم هؤلاء، على خطأ؛ وحالما تجري دراسة الموضوع بعناية يبدو واضحاً كل الوضوح صعوبة – الإجابة إلى أبعد حد. وأعتقد أن الإجابات على هذه الأسئلة متصلة ببعضها أشد الاتصال، وتبين فيما بينها أمراً بالغ الأهمية بشأن السياسة الحديثة. لكن ربما يكون للقراء رأي آخر، وما زالوا، على ما آمل يتعلمون من التحدي الكامن في محاولة الإجابة عن كل قضية.

ينطوي السؤال الأول على عنصرين متباينين: أولهما وجود معيار كوزمو بوليتي، شامل، وحيد، وثانيهما اختيار مصطلح للتعبير عن هذا المعيار. فلماذا يكون، إذاً، وللمرة الأولى في تاريخ أنواعنا وهي المختلفة الألسن بصورة ظاهرة، ثمة اسم واحد يجري في العالم على اتساعه يطلق على الأساس المشروع للسلطة السياسية؟ وليس مؤدى القول أنه لم يمتحن عملياً في أي مكان من العالم ورفض في أوساط عديدة، إنما الرفض لم يأت، بعد الآن، لغلبة مصطلح علماني بديل مطالب بشرعية شاملة، كوزموبوليتية. وتلكم لواقعة مذهلة وتقتضي بجلاء تفسيراً؛ ولكنها ليست بالضرورة واقعة تحمل على الاستغراب أكثر مما يدعو إليه الكثير سواها مما يصادفنا في العالم الذي نحيا بين ظهرانيه. وما هو غريب حقاً (بل مستغرب فعلاً) أن هذا المصطلح الذي ظل ينسخ وحده دون سواه أو يترجم إلى اللغات الحديثة كافة[1] دونما انقطاع يكون مآله أن نتبين أنه الاسم الإغريقي القديم demokratia ديموكراتيا، الذي ليس معناه في الأصل أنه أساس الشرعية، أو نظاماً يعَّرفُ بحسن نواياه أو نبل رسالته، بل إنه مجرد شكل معين في الحكم، وصيغة ثبت أنها، طوال الألفي عام

تقريباً من تاريخها، ككلمة، تناولها بأشد النقد الغالبية العظمى ممن استخدموا المصطلح، وثبت أنها بعيدة عن الشرعية من حيث النظرية، ومجلبة للكوارث من حيث الممارسة.

لذلك كان الموضوع الأول، إذاً، في بعضه مسألة تتصل بتاريخ اللغة (مفردات السياسة الحديثة وسابقاتها التاريخية). ولكنها تتصل كذلك بتاريخ الفكر السياسي وبراهينه، كما تتصل بالتنظيم والنضال السياسي. فما الذي رجح كفة هذه العبارة وجعلها تفوز في المنافسة اللغوية بالاستحسان السياسي في أقصاه عبر الكرة الأرضية؟ وما الذي كانت تحمله لتنال هذا النصر الكاسح؟ وكيف أن الأفكار التي نعتقد الآن أنها تنطوي عليها، صارت في النهاية وبعد قرون عديدة تجابه الأفكار المتباينة التي ظلت تهيمن طويلاً بمثل هذا اليسر الظاهر؟ وكيف صار لها أن تنفض عنها تلك السمعة السيئة التي دامت طويلاً، وتعدل سجلها من وصف بارد متكلف ليصبح تزكية واثقة ملتزمة، وتحصل على ذلك الإغراء العالمي الذي لم يقصده مبتكروها الأثينيون وما كان ليراود مخيلتهم ولو من بعيد؟

في بؤرة هذه القصة يكمن التاريخ السياسي الكثيف لكلمة ذات محتوى سياسي بالغ. ولكن الكلمة ذاتها لا تملك أن تجيب على تساؤلاتنا. وما أن كانت هناك (وقد قامت، على ما نعلم، وصارت بالضبط اسماً للنظام الذي كان كليسثينيس Kleisthenes قد ارتضاه لأثينا، لأغراضه التي باتت الآن غامضة إلى حد بعيد، وذلك في مرحلة متأخرة جداً من القرن السادس ق.م)، حتى صارت تلك الكلمة تحمل وتتشعب في المكان وتمضي إلى الخلف كما إلى الأمام في الزمان. كذلك يمكن أن تستخدم الكلمة في وصف مجتمعات لم يقيض لها أن تسمع بكليسثينيس، أو حتى بأثينا،

وبممارسات لم تتأثر أبداً سواء سابقاً أو لاحقاً بأي أمر قام به الأثينيون في أي وقت من الأوقات أو أي قول بلغنا أنه صدر عنهم. لكن هذه الكلمة ظلت طوال ما يزيد عن ألفي سنة اسماً يشير إلى نظام للحكم. ولم يقيض للديمقراطية (democracy) إلا في أواخر القرن الثامن عشر مع اقتراب ثورة فرنسا العظمى، ومن الواضح أنه خلالها وبسببها، أن تتحول إلى اسم يمثل قوة (democrat أي المناصر للديمقراطية). وصفة تعبر عن الولاء، ولا تقتصر على مجرد التلميح إليه (democratic ديمقراطي)، وفعل (to democratize يدقرط أي يجعله ديمقراطياً)، وهذا وصف لمشروع إعادة صوغ السياسة، والمجتمع بل حتى الاقتصاد على الجملة، لتحقيق المعايير التي وضعتها فكرة حكم الشعب لنفسه. ولقد كان في بلاد الإغريق القديمة أنصار للديمقراطية، من حيث كونها نظاماً للحكم. لكن تلك البلاد لم يكن لديها، على ما نعلم، ديمقراطيون على وجه الدقة: رجال (أو نساء) لا يكتفون بتفضيل الديمقراطية في إطار محدد ضمن صراع معين فحسب، بل كانوا واثقين كذلك من افتقار كل شكل سياسي منافس لشرعية واضحة، وواضح نسبياً أين يكمن تفوق الديمقراطية. ومن المؤكد أنه ما من مفكر إغريقي أو ممثل سياسي قد دافع أو عرض تطلعاته السياسية باعتبارها جهوداً لرفع الجوانب المميزة من الترتيبات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية المتفقة مع المعايير الدقيقة التي يفيد بها معنى الديمقراطية.

لقد منحت أثينا اسم الديمقراطية، وخرجت بتفسير واسع، شديد التميز ومحكم إلى حد مذهل للشروط السياسية اللازمة لتحقيقها. بيد أنها استلزمت الثورة الفرنسية، بعد أكثر من ألفي سنة، لكي تحول الديمقراطي المناصر للديمقراطية إلى علامة حزبية وشارة شرف

سياسي، وإضفاء مصداقية متخيلة على فكرة تحويل الحياة الإنسانية جمعاء، في أي مكان وكل مكان، لتتوافق وتلك الشروط. ولم يقيض لأي كائنات بشرية إلا بعد العام 1989. على ما نعلم، أن تأخذ بالحديث عن «دقرطة» المجتمعات التي تنتمي إليها تلك الجماعات.

أما عندنا فالديمقراطية تعني شكل حكم ما وقيمة سياسية. وإننا لنتشاجر بشراسة، وإن بارتباك، حول مقدار تبرير القيمة أو ما يدين ممارساتنا في الحكم؛ لكننا نتشاجر كذلك حول مدى وضوح القيمة ذاتها من الناحية العملية، أو ضرورتها لبلوغ النتائج المتوقعة عند اختلاف الظروف، والمعايير بين أسرة معينة أو وحدة عائلية والسكان جميعهم في كرة أرضية ما زالت مفككة، منقسمة على بعضها بعضاً بما يبعث الألم في النفس. وفيما نفعل ذلك نستعيد من جديد المجادلات الإغريقية التي كانت تدور بين مناصري الديمقراطية كشكل من الحكم، والنقاد المثقفين الذين ابتدعوا الفلسفة السياسية، إلى جانب أجناس أخرى من التأمل النقدي في السياسة، في محاولاتهم لطرح فضائلها للنقاش.

ومع الثورة الفرنسية، اكتسبت الديمقراطية من حيث هي كلمة وفكرة زخماً وقوة سياسية لم يقيض لهما أن يتبددا ويذوبا منذ ذلك الحين، ولقد خضعت فضائلها، المعنوية والعملية معاً، لأقسى الامتحانات منذ ذلك الحين، كما تمتحن اليوم. لكن الديمقراطية، بالرغم من نقاط الضعف المبتذلة والمتكررة دونما انقطاع، ازدادت وضوحاً باطراد لدرجة أنه مهما كانت حدودها ففيها قوة لا تقاوم من حيث كونها صيحة استنفار سياسي، وأن أي أمل في إيقاف اندفاعتها على دروبها بشكل دائم لأمر فاشل محبط. ولكن القوة السياسية التي تكمن في الديمقراطية ككلمة ليست ضمانة على

قوتها الفكرية، كفكرة. إلا أن ما فيها من قوة سياسية لا يشكل معجزة دائمة. ذلك أنه لا يمكن أن تصدر عن مجرد طنين خال من المعنى ولا يتضح أمره. فقد اكتسبت الديمقراطية مكانتها البارزة الراهنة، بل وقدراً من المهابة مما تحظى به الآن، في منافسة ضارية وعدد عظيم من الكلمات الأخرى، وأفكار ليست بالقليلة. وغني عن البيان أن الديمقراطية هي اليوم مصدر أي سلطة سياسية وتجسيد لها؛ وانتصاراتها المتراكمة، مهما تكن مدعاة للخيبة أو فارغة، إن قيست بالتطلعات الأسمى التي تحملها أو يحملها سواها، كانت هي ذاتها استعراضاً مستمراً للسلطة السياسية.

وإنني أروي في هذا الكتاب قصة انتقال الديمقراطية من غرابة أطوار وضيق أفق وعار متصلة ببعضها، وأسعى إلى التقاط تحولاتها الرئيسة وفي هذا أعرض دلالة النصر الطويل وغير المتوقع كلياً للعالم السياسي الذي لا بد لنا جميعاً الآن من العيش فيه. وفي استقصاء ذلك القوس الهائل الممتد في المكان وعبر الزمن، أحاول إيفاء هاتين الفكرتين حقهما واللتين وجد معظم دارسي الديمقراطية أن الجمع بينهما غير مريح: البروز المفاجئ واللافت للنظر للسلطة الكامنة في هذه الكلمة الكئيبة على ما يبدو وما يثيره تطبيقها حرفياً على البنى التنظيمية والحكومية من أفكار وصور ذهنية لدى أي جماعة من البشر في الألفية الثالثة. وإنه لمن اليسير الإحاطة بالديمقراطية بقمع أحد التصورين. ولكن، إن فعلتم، وجدتم أن ما سوف تحيطون به لا بد أن يكون بعيداً إلى حد عظيم عما هو قائم فعلاً؛ وأنه تشويه ساخر لذلك الواقع، أو شرح له فصيح سقيم متكلف. (وليس يشق على المرء أن يكون غبياً في السياسة. ذلك أننا نجنح أشد الجنوح إلى الحماقة السياسية في كثير من الوقت).

لقد كان مواطنو أثينا في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد يحكمون أنفسهم إلى درجة تحمل الآن على الحيرة. فماذا كانوا يعنون بالديمقراطية (وهذه العبارة من ابتداعهم أصلاً) هل هي المؤسسات ذات التعقيد الخارق التي مكنتهم من ممارسة هذا الحكم. وهذا ضرب من الحكم لا يستطيع سكان أي بلد حديث أن يمارسوه بالمعنى ذاته الذي يصدق على أهالي أثينا؛ كما أننا نفقد كل تقدير للحقيقة السياسية حين نجهد اليوم لنرى في أمريكا أو بريطانية، فيما هما تعدان للحرب أو تستنفذان الميزانيات العامة في بلديهما، أمثلة تصور كلا الشعبين يحكم ذاته وإن بطريقة ملتبسة إلى حد ما. وحين تزعم أي دولة حديثة بأنها دولة ديمقراطية؛ فإنها بالضرورة تسيء الوصف. ولكن هذا بعيد جداً عن القول أن ذلك الخطأ في الوصف غير ذي بال، ولا يمكن اعتباره حقاً مجرد خداع للنفس مقصود. وثمة الكثير من الأسباب لدى المواطنين اليوم للإصرار بأن دولتهم إنما تصف نفسها بهذه العبارات، وتختار أصدقائها وتزج بمعظم قوتها وطاقاتها ومواردها إلى جانب دولة أخرى كانت قد اختارت القيام بذلك أيضاً. وهناك فوائد عملية تجنى، كما سوف نرى، من الإيفاء بذلك الالتزام ردحاً من الزمن، حتى ولو كان معظم المصطلحات ربما يمدنا بثقة تكاد أن تقارب ما نوليه للمصطلحات الطبية.

ولكن شعار الديمقراطية يأتي بما يزيد عن تأكيد واجب واضح يجعل الدول توافر لمواطنيها هذه المزايا العملية. ذلك أن الديمقراطية تعبر رمزياً عن أمر مختلف كل الاختلاف: الدرجة التي تكون معها كل الحكومات على وجه الإطلاق ــ مهما بلغت ضرورتها وإلحاحها ــ تسليم وإساءة. إذ إن الديمقراطيات اليوم تطالب، شأنها شأن كل دولة حديثة، بالطاعة وتلح في

نيل قدر عظيم جداً من الاغتراب الإجباري لمواطنيها عن الحكم (ففرض هذه الطاعة وتنفيذ هكذا اغتراب هما ما يجعل الدولة دولة). بيد أن هذه الدول حين تفرض هذا المطلب باسم مواطنيها، فإنها لا تضيف بذلك إهانة فوق الجرح الذي أصاب هؤلاء المواطنين، أو تقترف سفاهة واضحة وحسب. بل إنها تقر كذلك بما تقترف من إهانة بفرض هكذا مطالب، وتقدم بالمقابل نزراً يسيراً من اعتذار على الجريمة المرافقة لما فرضته. بهذا العرض تغلق الحكومات حلقة الإخضاع المدني، وتضع إطاراً من المقولات يستطيع السكان التفكير بها بحكمة مع الزمن فيما يعيشون معاً جنباً إلى جنب كأفراد متساويين معاً، وفق شروط وضمن مجموعة من الافتراضات يختارونها إلى حد معقول بشروطهم وبحرية. ولك أن تسمع حيثما شقت كلمة «الديمقراطية» طريقها اقتداراً إلى الأمام عبر الزمان والمكان، موضوعين أساسيين: الكفاح الرامي إلى تحسين الظروف العملية للحياة، والهرب من الإكراه والعسف، بل والتصميم والتوق إلى المعاملة باحترام وبقدر من الاعتبار. وما نعني بالديمقراطية ليس أن نحكم أنفسنا بأنفسنا. ذلك أننا حين نتحدث أو نفكر في أنفسنا باعتبارنا نعيش في ديمقراطية فإن ما يجول في خاطرنا أمر مختلف كل الاختلاف. وهذا الأمر أن دولتنا، والحكومة التي تبذل الكثير لتنظم لنا حياتنا، تستمد شرعيتها منا، وأن لنا فرصة طيبة لنفرض على كل منهما الاستمرار على هذا النهج. والدولة والحكومة اليوم، تستمدان كل شرعية لهما بإجراء انتخابات دورية حيث يستطيع كل مواطن بالغ راشد الإدلاء بصوته بحرية ودونما خوف، وحيث تتساوى أصوات المواطنين إلى حد معقول ويمكن لكل رأي سياسي لا شائبة فيه من إجرام أن ينافس بحرية من أجلهم. ولقد

بدلت ديمقراطية التمثيل النيابي فكرة الديمقراطية حتى يكاد المرء لا يتبينها تقريباً بيد أنه في تغيير فكرة الديمقراطية تحولت هذه الفكرة من كونها فكرة يعتنقها الخاسرون في التاريخ بلا رجاء في النجاح إلى فكرة أكثر الفائزين مثابرة على الفوز.

السؤال الثاني، إذاً، ما هي عليه الديمقراطية بالضبط، وهل تتجسد في هذا الشكل الجديد من الدولة أم ترتكز عليه، وما الذي أضفى على هذه الكلمة العتيقة جداً والمنكرة كل الإنكار القوة والجلد للفوز في النهاية. يروي هذا الكتاب، إذاً، ثلاث قصص فذة. فهو يروي أولاً قصة كلمة. بيد أنه يروي أيضاً إلى جانبها قصة فكرة، ملهمة ومضحكة معاً، ثم قصة مجموعة واسعة من الممارسات المتصلة بهذه الفكرة. ومن هذه الممارسات أسرة واسعة، هي الأشكال الحكومية من الديمقراطية التمثيلية الحديثة، التي تهيمن الآن على العالم بما لها من الثراء والثقة، وعبر قوى التدمير التي لا سابق لها مما هو متوافر لها الآن والقصتان الأوليان طويلتان ومعقدتان ومترابطتان أشد الترابط. وعليه يرسم القسمان الأولان الخطوط العريضة لهاتين القصتين بأوضح ما يكون. أما القصة الثالثة دون هاتين تطويلاً، إلا أنها أشد تكثيفاً وأكثر تعقيداً: بؤرة تاريخ الكرة الأرضية السياسي ذاته على مدى نصف القرن الماضي. ولكن ليس واضحاً إن كان يمكن روايته كقصة على الإطلاق، ناهيكم عن إمكان رواية هذه القصة على نحو مقنع بإطالة مقبولة... لذلك لا أحاول في هذا القسم الثالث تسجيل ما كان قد حصل وإنما شرح أسباب ما حصل.

هذه قصة جلية واضحة عن حالنا: قصة أقل ما يقال فيها أنها الستارة الخلفية لتاريخ مسيرة الأغلبية المتعاظمة بيننا[2]. والسؤال الذي أحاول

ههنا توفير جواب له، وهو السؤال الثاني في الكتاب، لماذا كان هذا الشكل المعين من الدولة، أعني الديمقراطية الرأسمالية التمثيلية الحديثة قد فاز في الصراع الحالي على مستوى الكرة الأرضية على الثروة والسلطة. إنه سؤال صعب؛ ولا أستطيع الزعم بأنني قد أجبت عليه بصورة نهائية. وما أود بسطه هنا السبب الذي يجعل الإجابة لا يمكن أن تكون إحدى النتيجتين اللتين ما انقطعنا نحث على الاستنتاج منهما (لأن ذلك عادل بصورة جلية، بالإضافة إلى كونه يعول عليه في الممارسة)، وأين، عوضاً عن ذلك، ينبغي أن تكون الإجابة كامنة. وإذا كانت هذه الأحكام صائبة فإنها تتضمن على الأقل استنتاجاً واحداً، ألا وهو أن: حاجتنا لاستيعاب الواقع السياسي الذي يحكم العالم الذي نعيش فيه ما زالت ملحة أشد الإلحاح مثل الضرورة التي دفعت بالأثينيين لاختراع وتعميق ذلك النظام القديم السحيق في قِدمه، نظام الحكم الذاتي. فقد كان هذا عندهم ثمناً اختاروا دفعه لحماية حريتهم، وكتعبير عن تلك الحرية ذاتها. أما نحن فلا نستطيع حماية حريتنا بنفس الطريقة. لكن بوسعنا، إذا كنا مهتمين، أن نرى مقدار حاجة تلك الحرية إلى الحماية، وتقدير السبيل الأفضل لحمايتنا بين مطالبين كثر يتطوعون بخدماتهم لهذا الغرض ويختارون الثمن الذي نحن مستعدون، أو غير مستعدين لتسديده، في سبيل حماية الحرية على أفضل نحو ممكن. كذلك بإمكاننا استخدام هذه الكلمة العتيقة، لو شئنا، ليس سرقة أو تعمية، وإنما في مواجهة التحديات التي ينزلها بنا التاريخ، ومواجهتها بيقظة معاً.